

## أخبار مصرية

## السياسي يؤكد ضرورة تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة لرؤوس الأموال دعماً للإنتاج المحلي من البترول والغاز

القاهرة - خديجة حمودة



جانب من اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي أمس مع رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي ووزير البترول والثروة المعدنية م. كرم بدوي

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أهمية استمرار الدولة في تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، دعماً للإنتاج المحلي من البترول والغاز لتلبية احتياجات التنمية وخفض الفاتورة الاستيرادية وتخفيف الأعباء عن المواطنين، مع التركيز على تنمية الاكتشافات الجديدة وتسريع ربطها بالإنتاج، وزيادة برامج البحث والاستكشاف، وتقديم المزيد من الحوافز بما يحقق المزيد من النمو لقطاعي البترول والغاز المعدني.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي، أمس مع رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، ووزير البترول والثروة المعدنية م. كرم بدوي.

وشرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير محمد الشناوي بأن وزير البترول استعرض المحاور الأساسية لعمل وأنشطة الوزارة في المرحلة الحالية، والتي تشمل التركيز على أنشطة الإنتاج والاستكشاف، وتعليم الاستفادة من الثروات البترولية عبر معامل التكسير والبتروكيمويات لخلق قيمة مضافة، وتحقيق انطلاقة في قطاع التعدين وتعليم قيمته المضافة، وتعزيز التعاون الإقليمي لجذب الاستثمارات لمصر في قطاعي

البترول والغاز مع الحفاظ على السلامة وكفاءة استهلاك الطاقة وخفض الانبعاثات، والعمل كفريق واحد مع وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة لتوفير مزيج الطاقة لدفع نمو الاقتصاد المصري والاستفادة من موقع مصر لإنتاج الهيدروجين وتجارة الطاقة.

وذكر المتحدث الرسمي أن الاجتماع تناول جهود الدولة لتأمين احتياجات المواطنين من المنتجات البترولية وتوفير احتياجات قطاعات الدولة المختلفة، وعلى رأسها قطاع الكهرباء من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى مناقشة مستجدات أنشطة الاستكشاف والأحياطيات البترولية المضافة، حيث استعرض وزير البترول والثروة المعدنية أهم التناقض التي تحققت خلال الفترة من

يوليو 2024 حتى يونيو 2025، التي زادت من قدرات التغيير من 1000 إلى 2250 مليون قدم يوميا، بما يضمن مرونة واستمرارية إمدادات الغاز لكافة القطاعات ومواجهة أي انقطاعات طارئة في مزيج الإمدادات.

وأشار إلى أن الاجتماع تطرق أيضا إلى التعاون مع قبرص لتتوسع إمدادات الغاز وتفعيل استراتيجيات المركز الإقليمي لتداول الغاز، وتضمن استعراض مساعي تحقيق انطلاقة بقطاع التعدين من خلال تحويل هيئة الثروة المعدنية إلى كيان اقتصادي فعال، مع الالتزام بسداد الفواتير الشهرية وتحفيز الشركاء على تسريع وتيرة الإنتاج والاستكشاف، كما شهد الاجتماع استعراض جهود مواصلة تطوير البنية التحتية لقطاع الغاز من خلال استخدام وحدات التغيير واستخراج المعادن.

وأوضح المتحدث الرسمي أن الاجتماع تناول أيضا استعراض الجهود المبذولة من جانب وزارة البترول للتعاون مع باقي جهات الدولة المعنية، في خفض مستحقات الشركاء الأجانب، مع الالتزام بسداد الفواتير الشهرية وتحفيز الشركاء على تسريع وتيرة الإنتاج والاستكشاف، كما شهد الاجتماع استعراض جهود مواصلة تطوير البنية التحتية لقطاع الغاز من خلال استخدام وحدات التغيير واستخراج المعادن.

وأوضح المتحدث الرسمي أن الاجتماع تناول أيضا استعراض الجهود المبذولة من جانب وزارة البترول للتعاون مع باقي جهات الدولة المعنية، في خفض مستحقات الشركاء الأجانب، مع الالتزام بسداد الفواتير الشهرية وتحفيز الشركاء على تسريع وتيرة الإنتاج والاستكشاف، كما شهد الاجتماع استعراض جهود مواصلة تطوير البنية التحتية لقطاع الغاز من خلال استخدام وحدات التغيير واستخراج المعادن.

## أخبار سورية

أكدت التوصل إلى معرفة 298 من المشتبه بتورطهم بأسمائهم الصريحة

## لجنة التحقيق بأحداث الساحل السوري تعلن توثيق مقتل أكثر من 1400 شخص معظمهم مدنيون



رئيس اللجنة القاضي جمعة العززي والمتحدث باسمها المحامي ياسر الفرعان

وكالات: أعلنت اللجنة الوطنية للتحقيق وتقصي الحقائق، في أحداث الساحل السوري في مارس الماضي، النتائج الرئيسية والتوصيات التي خلصت إليها حول التورات أمنية على خلفية هجوم لفلول نظام الرئيس المخلوع بشار الأسد.

وعقدت اللجنة مؤتمرا صحافيا في دمشق للإحاطة بمنهجية وأليات عملها، وقالت أنها تحققت من مقتل 1426 شخصا معظمهم مدنيون فضلا عن مقتل 238 من أفراد الأمن العام والجيش البائد.

وأشارت إلى أنها حددت هوية 298 شخصا من المتورطين في أعمال العنف، مشيرة إلى إحالة لاحتين تضمنان أسماء «المشتبه بتورطهم» في الانتهاكات إلى القضاء المختص.

وقال رئيس اللجنة القاضي جمعة العززي إن الأحداث التي تشهدها المنطقة الجنوبية كانت سببا في تأخير الإعلان عن تسليمه ونتائج.

وأضاف: استمعنا إلى إفادة رسمية ومن موقوفين، وأجرينا مشاورات مع جهات دولية، وقمنا بتدوين 930 إفادة لشهود على أحداث الساحل، واستمعنا لـ 23 إحاطة من المسؤولين.

وأفاد بشار القوات الحكومية تعرضت لانتهاكات على يد فلول نظام الأسد، معتبرا أن «سلوك عناصر الأمن العام كان بدرجة مقبولة»، لكنه شدد على أن «الاستنتاجات لا تستند لأدلة قاطعة وألحنا القرائن للقضاء».

بدوره، أكد المتحدث باسم اللجنة المحامي ياسر الفرعان أن اللجنة تحققت من أسماء 1426 قتيلا، منهم 90 امرأة والبقية معظمهم مدنيون، وبعضهم عسكريون سابقون أجروا تسويات مع السلطات المختصة، وبالرغم من عدم استبعاد وجود عدد من عناصر الفلول بين القتلى، ترجح اللجنة أن معظم حوادث القتل وقعت

خارج أو بعد انتهاء المعارك العسكرية. وقال «توصلت اللجنة إلى معرفة 298 بأسمائهم الصريحة ممن تورطوا وهو رقم أولي»، كما تحققت من انتهاكات جسيمة تعرض لها المدنيون في 7 و8 و9 مارس، تشمل القتل والقتل القصد والسلب وتخريب البيوت وحرقها والتعذيب والشمع بعبارات طائفية».

وشدد على أن الدوافع الطائفية خلال الأحداث كانت خلفيتها ثارية وليست أيديولوجية، وكشف أن «هناك من انتحل صفات عسكريين أو أفراد أمنيين لتحقيق مكاسب شخصية»، وهناك أفراد خالفوا الأوامر العسكرية وارتكبوا انتهاكات، وإن بعض الضالعين في الانتهاكات شككوا عصابات للسلب والنهب.

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقطعوا الطرقات الرئيسية، وقتلوا حسبما توصلت له اللجنة 238 شابا من عناصر الأمن والجيش في محافظات اللاذقية وطرطوس وحماة، واستهدفوا الطرق العامة والمستشفيات، وأخرجوا 6 منها عن الخدمة، وقتلوا عددا من المدنيين السنة. ومن خلال إفادات الشهود من عائلات الضحايا وأهالي المنطقة وغيرهم، توصلت اللجنة إلى أسماء 265 من المتهمين المحتملين المنضمين إلى مجموعات المسلحين المتمردون الخارجين عن القانون المرتبطين بنظام الأسد.

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

وقال الفرعان إنه في 6 مارس الماضي نفذ الفلول سلسلة عمليات عدائية واسعة، استهدفوا فيها بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة مقرات الجيش والأمن العام، والحواجز والدوريات التابعة لها،

## أخبار لبنانية

رئيس الجمهورية: اتصالات لمعالجة تداعيات ما يجري في عدد من دول المنطقة تفادياً لتأثيرها على لبنان.. وجعجع ينتقد غياب الحكومة والمجلس عن الرد على الموفد الأميركي

## باراك من عين التينة: الولايات المتحدة لن تتخلي أبداً عن لبنان

بيروت - ناجي شربل  
وأحمد عز الدين

غادر رئيس الجمهورية العماد جوزف عون بيروت أمس إلى مملكة البحرين في زيارة رسمية تستمر يومين تلبية لدعوة من ملك البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة ويراافق عون في زيارته وزير الخارجية والمغتربين يوسف رجي. ومن المقرر أن يبحث رئيس الجمهورية مع ملك البحرين والمسؤولين في المملكة تعزيز العلاقات الثنائية وسبل تطويرها على مختلف الصعد.

هذا، وانشغل اللبنانيون بمتابعة اليوم الثاني من زيارة المبعوث الأميركي السفير توماس باراك إلى بيروت، والذي تخلله لقاء مع رئيس المجلس النيابي نبيه بري في مقر الرئاسة الثانية بعين التينة.

«زيد»، كلام باراك في زيارته الثالثة، جاءت من مدخل عين التينة، أثناء وصوله حين قال ردا على سؤال وسط صحب إعلامي رافقه عدسات المحورين: «أن الولايات المتحدة لن تتخلي أبدا عن لبنان»، وتابع القول أنه متفائل بزيارته الحالية إلى بيروت، وكرر باراك أثناء مغادرته القول: «كان اللقاء ممتازا، ونعمل على الوصول إلى الاستقرار والمشكلة ليست في الضمانات».

وفي الجزء من الإعلان من كلام باراك، الذي تحدث عنه مباشرة من السرايا، «ضرورة التوصل إلى سلام بين الجيران»، هو سقوط مفاعيل اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين لبنان وإسرائيل في 27 نوفمبر 2024 برعاية أميركية - فرنسية.

وتناول باراك بطريقة غير مباشرة الاتفاق بالقول إن أشياء عدة منه لم تطبق، مع إصراره على تجهيل عدم التزام إسرائيل بأي من بنوده، وقوله جهرا إن بلاده لن ترغم إسرائيل على شيء.

ما يريد باراك تحديدا، ويعمل عليه في زيارته المتكررة إلى بيروت، أو عبر رسائل يوجهها عبر مجموعات لبنانية يلقبها في الخارج ويواصل معها، أن الحاجة الآن إلى ترتيبات جديدة بين لبنان وإسرائيل، من دون دخول الولايات المتحدة طرفا لجهة إعطاء ضمانات للبنان مقابل نزع سلاح «حزب الله»، بعد اعتبار باراك مسألة السلاح بمنزلة شأن داخلي لبناني.

باختصار، يبحث باراك السلطة اللبنانية على تقديم المزيد، فيما يطلب لبنان الرسمي بضمانات تتسفر وفقا للحرب الإسرائيلية المستمرة بوتيرة متفاوتة، وانسحابا عسكريا إسرائيليا من الأراضي اللبنانية المحتلة بعد اتفاق وقف إطلاق النار، وصولا إلى الخلاف الحدودي حول 13 نقطة ضمن الخط الأزرق» الذي رسمه الموفد الأممي السابق تيري رود لارسن بعد التحريم من الاحتلال الإسرائيلي عام 2000.

في الأثناء، صدر عن رئيس حزب «القوات اللبنانية» د.سمير جعجع بياناً ينتقد فيه غياب الحكومة والمجلس النيابي عن الرد على باراك، وقال «يخيل للمرء وكأننا عدنا بالتمام والكامل إلى المرحلة السابقة، وذلك على رغم كل مساعينا لبنان من جراء تلك المرحلة السابقة بالذات، إن لجهة غياب الدولة والانهايار الاقتصادي والمالي، أو لجهة الحروب التي لم



رئيس مجلس النواب نبيه بري مستقبلاً الموفد الأميركي توماس باراك في عين التينة (محمود الطويل)

تنته بعد وخلفت آلاف الضحايا اللبنانيين، وعشرات الآلاف من المهجرين، وعشرات القرى المدمرة بكاملها. وبالإضافة لما تقدم، لا بد من الإشارة إلى تخلف لبنان عن ركب الحضارة والتطور والتقدم في المنطقة والعالم، والمؤسف أنه كان يتقدم بأشواط على أكثرية دول العالم الثالث، فإذا به يتحول الآن إلى أسفل قائمة الدول بمختلف المقاييس والمعايير: أولا، من حيث الشكل، تم ضرب الدستور والمؤسسات اللبنانية بعرض الحائط، فلا شيء في الدستور اسمه الرؤساء الثالثة. إن مركز القرار التنفيذي في الدستور هو في الحكومة. إن المركز التشريعي هو في المجلس النيابي».

وتابع «لقد سلم الموفد الأميركي ردا لبنانيا على الطرح الذي كانت تقدمت به واشنطن من دون العودة للحكومة المعنية وفقا للدستور بإدارة السياسة العامة في البلد،



رئيس مجلس النواب نبيه بري مستقبلاً الموفد الأميركي توماس باراك في عين التينة (محمود الطويل)

وأشار إلى أن «الاتصالات مستمرة لمعالجة تداعيات ما يجري في عدد من دول المنطقة، تفادياً لتأثيرها على لبنان».

رئيس الجمهورية استقبل للمرة الأولى وفدا من كتل «لبنان القوي» التابع ل«التيار الوطني الحر»، ضم النائب ندى البستاني والنائب جورج عطالله والنائب السابق ادغار معلوف، وتأتي الزيارة بعد استقبال رئيس عون رئيس التكتل، رئيس «التيار الوطني الحر» النائب جبران باسيل قبل أقل من أسبوعين. حدث إن اللجنة الصغيرة المطلقة العامة للمجلس النيابي اليوم ملف رفع الحصانة عن النائب ووزير الصناعة السابق جورج بوشكيان، وتصوتت عليه بالأكثريّة المطلقة لعدد النواب المشاركين في الجلسة، وسط اتجاه لرفع هذه الحصانة، حدث إن اللجنة الصغيرة التي كلفت من قبل هيئة مكتب المجلس ولجنة الإارة والعدل بعد اجتماعها قبل

أسبوعين لبحث طلب وزارة العدل رفع هذه الحصانة وضعت تقريرها للنقاش بشكل واسع وأكثر جدية دون طلب التوسع في البحث كما كان يحق لها أو طلب المزيد من المستندات. وفي الوقت عينه كانت تستطيع رد الطلب، غير أن هذه الموافقة تشير إلى أن الملف يستوفي الشروط التي تسمح برفع الحصانة النيابية للمساح للمدعي عليه بالمتولى أمام القضاء، وبالتالي فإن الهيئة العامة ستتخذ المنحى الذي وافقت عليه هيئة مكتب المجلس ولجنة الإدارة والعدل، ما يفتح الباب أمام محاكمة المدعي عليه.

وخرج أي كتلة سياسية أو طائفية تدافع عنه، بعدما انسحب من كتلة نواب الأرمين خلال توليه مهامه الوزارية بتأمين النصاب لحكومة تصريف الأعمال برئاسة ميقاتي أثناء مرحلة الفراغ الرئاسي، وموجود الآن خارج البلاد في كندا التي يحمل جنسيتها أيضا.

إلى ذلك، ثمة احتمال لترحول ملف وزراء الاتصالات السابقين الثلاثة، وهم بطرس حرب ونقولا صحناي وجمال الجراح، علما أن صحناي وحده في موقع نيابسي حاليا. وشكلت لجنة تحقيق برلمانية في هذا الملف في فترة سابقة، وقد يطرح هذا الموضوع في هذا الإطار.

في مجال آخر، جاءت إثارة البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي موضوع اقتراع المغتربين في حضور رئيس الجمهورية، ودعوته إلى إلغاء المادة 112 من القانون التي تعطيه ستة نواب ينتخبون في الخارج من باب المساواة بين جميع اللبنانيين، لتطرح تساؤلات إذا كان الأمر سيفتح الباب أمام توسيع

أطراف بلدة عين الشعب».

أطراف بلدة عين الشعب».